

متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة النوافذ الإسلامية، أحكامها وفق القانون 02-20

د. جخيوة طاهر

أ.د. قطاف عبد القادر

المستخلص

تسعى العديد من البلدان إلى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في أنظمتها المصرفية، وهذا من خلال النمو الملحوظ للصيرفة الإسلامية في بلدان العالم سواء ذات الأغلبية المسلمة وغير المسلمة، ولهذا جاءت هاته الدراسة لمعرفة انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية انطلاقا بترخيص النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية لبنوك إسلامية وذلك بفتح نوافذ إسلامية (شبابيك) على مستوى البنوك التجارية التقليدية الربوية. وكنتيجة مستخلصة لهذه الدراسة أن الجزائر سعت كغيرها من الدول في تفعيل الصيرفة الإسلامية بسن قوانين جديدة تساهم في تذليل الصعوبات، إذ وبالرغم من ضيق المجال المتاح لها والعقبات التي تواجهها في الميدان إلا أن النتائج المحققة في مجال البنوك الإسلامية والتقليدية تعتبر نتيجة إيجابية نوعا ما لكنها تبقى محدودة إذا ما قورنت مع النوافذ العالمية وحتى العربية منها ويعود ذلك لعدم توفر بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، نوافذ إسلامية، متطلبات.

Affiliation of Authors

¹ University Center Cherif
Bouchoucha Aflou

² University Center Cherif
Bouchoucha Aflou

Requirements for the Development of Islamic Banking in Algeria A Case Study of Islamic Windows and Their Regulations Under Law 20-02

Guettaf Abdelkadir

Tahir Djkhiousa

Abstract

Many countries seek to provide Islamic banking services in their banking systems, and this is through the remarkable growth of Islamic banking in countries of the world, both with Muslim and non-Muslim majority. That is why this study came to know Algeria's openness to Islamic banking, based on the license of Regulation No. 20-02 of March 15, 2020, which defines banking operations related to Islamic banking and the rules for its practice by banks and financial institutions for Islamic banks by opening Islamic windows (windows) at the level of commercial banks traditional usurious.

¹ aek.guettaf@cu-aflou.edu.dz

² t.djkhiousa@cu-aflou.edu.dz

As a result of this study, Algeria, like other countries, has sought to activate Islamic banking by enacting new laws that will help overcome difficulties, as despite the limited space available to it and the obstacles it faces in the field, the results achieved in the field of Islamic and traditional banks are a rather positive result, but they remain limited if compared with international and even Arab windows, due to the lack of an environment suitable for the work of Islamic banks in Algeria.

Keywords: Islamic banking, Islamic windows, requirements.

المقدمة:

يعتبر العمل بالصيرفة الإسلامية أحد أهم مظاهر التغيرات المعاصرة في النظام المالي العالمي، حيث لقيت اهتماما كبيرا من قبل المجتمع المصرفي الدولي والإقليمي، فقد شهدت في الربع الأخير من القرن الماضي انتشارا كبيرا في المؤسسات المالية العالمية، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية 2008 نظرا لما تساهم به هذه الأخيرة في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا الذي أكدت الدراسات على أنه سبب حدوث الأزمة. فقامت العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة وغير المسلمة بتعديل القوانين والتشريعات الخاصة بقطاعها المصرفي خاصة بعد ضغوط شديدة من جراء الطلب المتزايد على المصرفية الإسلامية وكذا بعض المؤسسات المالية، وهذا باستصدار قوانين خاصة توطر العمل المصرفي الاسلامي، المبنية على القيم الإسلامية الحنيفة التي جاءت لتقدم قاعدة اقتصادية توافقية تجمع بين متطلبات الاقتصاد وكيفية استعمال الموارد المالية من خلال عمل مصرفي إسلامي رائد وفعال ينطلق من فكرة أساسية هي أن المال نتاج مردوده مقترن بالعمل الذي يشارك في الربح ويتحمل الخسارة.

وعلى الرغم من انتشار البنوك الإسلامية في كثير من دول العالم حتى الغربية منها؛ وما حصده من نجاح وما أثبتته من قدرة على تجاوز الأزمات، إلا أن الجزائر بقيت في ركب الدول المتأخرة ولم تشهد مبادرة في هذا المجال إلا في سنة 2018.

تعد النوافذ الإسلامية (Islamic windows) خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، فقد أسهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، وترغب في المحافظة على العملاء الحاليين، وجذب المزيد من العملاء الجدد والذين يتورعون عن العمل بالنشاط المصرفي التقليدي.

ترجع تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية إلى بداية التسعينات من القرن العشرين سنة 1990، بناءا على إصلاحات قانون النقد والقرض، واقتصرت الصيرفة الإسلامية في البنوك المعتمدة في الجزائر على بنوك أجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة (البركة) البحرينية إلى غاية إنشاء ثان بنك وهو بنك السلام الإماراتي سنة 2008. حيث تمكن هذين البنكين من تجاوز العديد من التحديات وتحقيق الكثير من النتائج مقارنة بالبنوك التقليدية العاملة بالجزائر،

إلا أن صدور قانون ينظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأخر إلى غاية سنة 2018 بإصدار النظام 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل4 نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية لتدعم العملية بتعديل هذا النظام سنة 2020 وهذا بإصدار النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية وسبل تطبيقها لتلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق، وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصورة أكبر تفصيلا سنحاول من خلال هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية:

ماهي المتطلبات الواجب توافرها لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟ وما هو واقع النوافذ الإسلامية، أحكامها وفق القانون 20-02 -المتعلق بالمالية التشاركية في الجزائر

ولتحليل وإثراء هذا الموضوع اعتمدنا التحليل المنهجي التالي:

أولا المفاهيم الأساسية حول الصيرفة الإسلامية؛

ثانيا : مفهوم النوافذ الإسلامية ؛

ثالثا : واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

رابعا : متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

أهمية البحث:

لهذا البحث أهمية كبيرة، فقد أصبح من المهم أن يسلط الضوء على هذا النمط من التعامل المصرفي والتعرف عليه واعماله، وتحديد الصيغ الشرعية؛ فقد اتخذ المشرع الجزائري موقفا إزاء الطلب المتزايد على منتجات الصيرفة الشرعية، وذلك بسن قواعد الصيرفة الإسلامية وهذا من أجل المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

أهداف البحث: تهدف الدراسة الى إبراز الجوانب التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية؛
- محاولة تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- محاولة التعرف على المتطلبات الضرورية لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- توضيح أحكام معاملات النوافذ الإسلامية ومدى مصداقيتها في الالتزام بضوابط الشرع.
- توضيح طرق وآليات تمويل النوافذ الإسلامية.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية

جاءت فكرة قيام مصرفية إسلامية تحاكي الصيرفة التقليدية لكن بضوابط شرعية وحدود تمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

1-تعريف الصيرفة الإسلامية

تعددت تعاريف حول الصيرفة الإسلامية وتتوعد تنوعا كبيرا، واختلفت من مؤلف لآخر، وسيتم التطرق لبعض هذه التعاريف فيما يلي:

مصطلح الصيرفة الإسلامية، أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية، فالمراد به . أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا. (إكرام ، 2019، صفحة 119)

كما تعرف على أنها تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغة التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (بن عزة و بلدغم، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي -تقييم تجربة الجزائر-، 2018، صفحة 78)

وتعرف في التشريع البنكي الجزائري (نظام رقم 20-02) العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية على "أنها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد". (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33)

2-ضوابط الصيرفة الإسلامية

تنقسم صيغ التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين هما: (زيرق و علالي، 2019، صفحة 10)

صيغ العائد الثابت ممثلة في صيغ المrabحة، السلم، الإستصناع والإجازة وتتسم عادة بثبوت العائد وفي هذه الحالة تقترب البنوك الإسلامية من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية في مجال التوظيف، وصيغ المشاركة في الربح والخسارة القائمة على مبدأ الغنم بالغرم مجسدة في صيغ المضاربة والمشاركة والمزرعة والمسقاة، بالإضافة إلى صيغة القرض الحسن حيث تعتبر هذه الأخيرة من صيغ المشاركة في الربح والخسارة عن الفلسفة الحقيقية للتمويل الإسلامي.

إن وجود هذه الصيغ يخضع لعدة ضوابط شرعية تحكم الصيرفة الإسلامية يجب مراعاتها بغية تجسيد أحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب الوقوع في المخالفات الشرعية أو الشبهات وهي:

2-1 قاعدة الغنم بالغرم

العائد على قدر المخاطرة أي أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر تحمل المشقة (كمخاطر أو الخسائر)، وباعتبار المشاركين مسؤولون عن أعمالهم، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).

2-2 قاعدة الخراج بالضمان

أي أن من يضمن أصل الشيء، جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وتعتمد هذه القاعدة الفقهية على أن العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل المخاطرة، فبضمان أصل المال يستحق الخراج (أي ما خرج عنه) المتولد عنه، ويجوز الانتفاع لمن ضمنه لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان المحتمل حدوثه، ولهذه القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة لأنها قد تدخل تحتها من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم وتعتبر هذه القاعدة ذات أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية حيث تؤثر في عملية توزيع النتائج المالية في المصارف الإسلامية.

2-3 قاعدة لا ضرر ولا ضرار

يحتم هذا المبدأ على المستثمر الانضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم، فنشاطه يجب أن يتسم بالمنفعة العامة، ولا يخضع للرغبات، والنوازع الفردية التي تقضي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع، وبذلك فالحقوق الخاصة مكفولة، مادامت لا تعارض الصالح العام أي أن المالك له حق الانتفاع بملكه كيف ما يشاء شريطة ألا يلحق الأذى بالآخرين.

ولهذا يلاحظ قاعدة المشاركة في العملية المصرفية: ان النظام 20-02 يرى أن الصيرفة الإسلامية عملية تجارية مطلقة، لأن البنوك والمؤسسات المالية بمثابة تجار بنص القانون، وإن عدم التعامل بالفائدة يدفع البنوك والمؤسسات المالية إلى المشاركة في النشاط المقترض، أو عرض على المودع المشاركة في عمليات الاستثمار؛ وهذا النوع في المعاملات قد يغير المنظر الكلاسيكي للمعاملات البنكية. وأطراف العلاقة تختلف صفتهم بحسب طبيعة العملية (إما شريك أو مستثمر أو بائع أو مشتري)، ونلاحظ أن نظام بنك الجزائر ينص على مطابقة عمليات الصيرفة الإسلامية الأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11، حيث أنها لا تخرج عن مفهوم عملية تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات اقراض.

3-مرتكزات العمل المصرفي الإسلامي

هناك العديد من النقاط التي تعتبر الفاصل بين العمل المالي التقليدي والإسلامي وهي: (بن زكورة ، 2020، الصفحات 240-241)

1-3 عدم التعامل بالفوائد (عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً): أي استبعاد كافة المعاملات والنشاطات غير الشرعية وخاصة نظام الفوائد.

2-3 الجانب العقائدي: جاء الإسلام لينظم حياة البشر سواء كانت الروحية أو الخلقية أو حتى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإن المصارف الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة في التعاملات المالية سواء أثناء الجمع أو العطاء.

3-3 الاستثمار في المشاريع الحلال: أي بالاهتمام بالانعكاسات الأخلاقية للنشاط، حيث لا تمويل مشروع يتناقض مع القيم الأخلاقية أو يسبب الضرر للمجتمع.

4-3 اعتماد البنك الإسلامي على صيغة المشاركة: بين صاحب رأس المال وطالب التمويل في الربح أو الخسارة عكس البنوك التقليدية التي تسعى لتحقيق أكبر سعر فائدة ممكنة.

5-3 هدفه التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية: بتعبئة الأموال من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في مشاريع اقتصادية تحقق عائد مشترك بين أصحاب المدخرات وطالبي المال وهنا تتم تحقيق التنمية الاقتصادية أمام التنمية الاجتماعية.

6-3 التركيز على سلامة المشروع: بسعيها لتمويل المشاريع والسهر على تحقيقها وإنجاحها، عكس البنوك التقليدية التي لا تبحث عن إمكانية تحقيق المشروع بقدر ما تبحث عن قدرة المقترض على سداد الدين وهي بهذا تركز على إنتاجية المشروع عوض التأكد من القدرة المالية لصاحب المشروع.

4-أهداف الصيرفة الإسلامية

إن البنوك الإسلامية ليست مجرد بنوك لا تتعامل بالربا، وتمتنع عن تمويل الأنشطة المحرمة فقط، وإنما هي بنوك لها دور رئيسي في التنمية الاقتصادية، بما يخدم الصالح العام لمجتمع يسير وفق منظور إسلامي، ومن بين هذه الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها ما يلي: (ناصر و بوشمره، 2009-2010، الصفحات 307-308)

- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية؛
- تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق التكافل الاجتماعي.

5- صيغ التمويل المصرفي الإسلامي: (ميموني، عبود، و ضمضة، 2018، صفحة 294)

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فهي تقوم بعمليات مختلفة، تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع، ويمكن تقسيم صيغ التمويل المصرفي إلى قسمين، صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، وصيغ التمويل القائمة على البيوع.

1-5 صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار: تتمثل أساسا في والمشاركة والمضاربة:

أ- التمويل بالمشاركة: (قيراط و بوزارة، 2021، صفحة 38)

وهي أن يقوم المصرف بتقديم التمويل المطلوب عن طريق دخوله شريكاً مع العميل في ملكية العملية محل التمويل، وفي الربح المتوقع منها في ضوء قواعد وأسس توزيع متفق عليها، في حين يتحمل كل شريك الخسارة على قدر مساهمته ونجد منها " المشاركة المتناقصة" و " المشاركة الثابتة".

ب- التمويل بالمضاربة:

المضاربة هي عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال ويسمى " صاحب المال"، ويقدم الآخر العمل ويسمى "المضارب"، بحيث يكون الربح قسمة بينهما بنسبة شائعة متفق عليها عند التعاقد، كالنصف والثلث والربع مع التأكد هنا بأن هذه النسبة تكون من الربح وليس من رأس المال المضاربة، لأنه إذا كانت من رأس المال أصبحت ربا، وفي حالة الخسارة يتحملها كل منهما حسب جنس ما قدمه، أي يتحمل صاحب المال خسارة ماله، ويتحمل صاحب العمل (المضارب) خسارة جهده، وفق قاعدة الجزاء من جنس العمل.

5-2 صيغ التمويل القائمة على البيوع: (ميموني، عبود، و ضمضمة، 2018، الصفحات 294-295)

أ- التمويل بالمربحة:

وتعني قيام المصرف الإسلامي ببيع سلعة معينة إلى العميل بعد تملكها، وذلك بالثمن الأول للسلعة مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، ويدفع العميل الثمن الإجمالي في أجل محدد أو على أقساط محددة، وتتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغبته ووجود وعد مسبق بالشراء، وغالبا ما تكون مؤجلة لتوفير التمويل للعميل.

ب- التمويل بالسلم

وهو يشبه المربحة في مجال تطبيقه من طرف المصرف الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم تسليمها لاحقا، وقد شرع أساسا في مجال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة، هذا وتوجد صيغ تمويلية أخرى كالمزارعة والمساقاة والمغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضعيفا بالمقارنة مع الصيغ الأخرى.

ت- التمويل بالإستصناع

يتشابه عقد الاستصناع بعقد المربحة للأمر بالشراء، لما يتضمنه من وعد بالتصنيع في وقت لاحق، ويقصد به قيام المصرف الإسلامي بصناعة شيء معين بناءا على طلب من عميله، ويتم تطبيقه عادة في بناء السكنات، حيث يقوم المصرف بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.

ث- التمويل بالإجارة

تستخدم المصارف الإسلامية الإجارة كأسلوب من أساليب عمليات التمويل الهامة التي تقدمها لعملائها، فهي تقتني الممتلكات والأصول من أجل وضعها تحت تصرفهم لاستيفاء منافعها بمقابل، ويكون محل هذه العمليات بيع المنفعة لا العين أو الأصل، وبذلك تختلف الإجارة عن البيع في كونها بيعا لمنافع الأصول وليس

للأصول ذاتها، كما أن عقد الإجارة مؤقت المدة ومرتبطة بالزمن حيث تستحق فيه الأجرة مع استخدام المنفعة، بينما عقد البيع مؤبد ينتقل فيه الثمن وملكية الأصل بمجرد إبرام العقد، وتنقسم إلى إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتملك.

ثانياً: مفهوم النوافذ الإسلامية: سوف سنتطرق في البداية إلى تعريف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛ وذلك بغرض التعرف بشكل أفضل على هذا المفهوم وماذا يقصد منه.

1.2. تعريف النافذة لغة:

نفذ: النفاذ: الجواز، وفي المحكم: جواز الشيء والخلوص منه. تقول: نفذت أي جزت، وقد نَفَذَ يَنْفُذُ نَفَازًا ونَفُودًا.

2.2. تعريف النوافذ الإسلامية اصطلاحاً: حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ifsb) على النوافذ الإسلامية بأنها جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار والتمويل بشكل يتوافق مع الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعاً في المؤسسة ولكنها لا تتمتع بالاستقلالية من الناحية القانونية.

ويقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية، بهدف تلبية احتياجات بعض العملاء في الحصول على معاملات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية (خطوي ولسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، 2020، صفحة 926).

ولعل التعريف الذي يشمل النوافذ الإسلامية بمختلف أنواعها هو القول بأن النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية هي: (كل معاملة ملتزمة بضوابط الشرع تجري تحت مظلة شركة لا تتقيد بالضوابط الشرعية في معاملاتها).

أما في الجزائر حسب المادة 17 من القانون 20-02 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية يقصد بالنوافذ الإسلامية "شباك الصيرفة الإسلامية" هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية (الجزائر، 2020، صفحة 34).

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن تعريف النوافذ الإسلامية بأنها تخصيص حيز أو جزء داخل البنك التقليدي يقدم منتجات وخدمات تتوافق مع منهج الشريعة الإسلامي، بالإضافة إلى نشاطات البنك التقليدية.

4. تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر: من أجل توسيع عمل انتشار المالية الإسلامية في الجزائر أعطى بنك الجزائر الضوء الأخضر للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية المعمول بها في البنوك الإسلامية. وذلك بعد إجراء عدة تطورات لعمل الصيرفة الإسلامية منذ 1990 إلى يومنا هذا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01) : تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر خلال بعض المؤشرات

السنة	المؤشرات
1990	إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990.02.26 في الجزائر
1991	تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (بنك البركة) في 1991.05.20
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في 2000.03.26
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة (مؤسسة عمومية) تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003. ومول هذا الصندوق مشاريع صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب، بدون أي فوائد، ورفاقه حينها شعار "أعطه المال ليصبح مزكيا هو الآخر".
2005	تنظيم ملتقى دولي حول: المصارف الإسلامية: واقع وآفاق، كلية العلوم الإسلامية
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر 2006.06 اعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية 2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية.
2008	تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية
2009	تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبدل البنوك الإسلامية، في عدة جامعات جزائرية.
2010	تنظيم ندوة علمية دولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية.
2011 إلى 2013	إطلاق "حملة لا للفوائد الربوية"، التي انطلقت في 2011، بعدد مشاركين يفوق 9 آلاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الاجتماعي، وبالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر كامل التراب الوطني، للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية وكانت أهم مطالب الحملة هو إلغاء سعر الفائدة المحدد بـ 1% في "لونساج ANSEJ أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من أجل دعم الشباب.
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة (بنك برقان، بنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي) ويقدم البنك حولا للتمويل التقليدي الإسلامي، ففي سنة 2013 كانت 22% من القروض الممنوحة لهذا البنك وفق التمويل الإسلامي.
2014	تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتزايد إقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختلف جامعات الوطن، ومنح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي.
2015	انعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر، ونوه الخبراء إلى تعديل قانون النقد والقرض بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية، ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية، معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكفله الدستور لكل الجزائريين.

2016	مناقشة خبراء مؤخرا، الفرص الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية، وكذلك الآفاق التي تفتحها هذه الشعبة للإقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلاً لاستقطاب الأموال، خاصة وأن التقديرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تقدر مايقارب عن 20 % من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الإسلامية في العالم والتي تقدر بنحو 350 مليار دولار.
2017	قامت الحكومة الجزائرية بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، والمتمثل في المذهب المالكي. تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية"، وذلك من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض التي تحضى على وجه الخصوص مواده 67 و 68 و 73 والذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 05 سنوات.

المصدر: (بن عزة و بلدغم، مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي - تقييم تجربة الجزائر -، 2018، صفحة 82)

ثالثا : واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1- الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر

بدأ اهتمام الجزائر بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي عندما سمحت لبنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية في إطار سعيها في إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 والذي يُعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائري، فهو يمثل حد فاصل بين مرحلتين مختلفتين لا سيما من خلال فتح القطاع أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بعدما كان حكرا على الدولة. (هني ، 2017، صفحة 102)

صدر النظام رقم 02 18 المؤرخ في 04/11/2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا التنظيم أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

كما صدر ثاني نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في البلاد، وهو النظام رقم 02-20 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات

المالية، ليحل محل النظام السابق 18-02 المتعلقة بالصيرفة التشاركية ويلغيه، حيث يعتبر نسخة معدلة عن هذا النظام السابق ويشبهه في نقاط كثيرة ويختلف معه في بعض النقاط الأخرى.

2- التعريف بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

جاء في مفهوم هذا النظام، أنه تعد العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية: كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد"، والمحددة في إطار المواد 66 و69 من الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.

وقد حددت المنتجات الإسلامية في المادة (04) من هذا النظام ب (08) صيغ، حيث تخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

وتقدم هذه المنتجات في شباك الصيرفة الإسلامية والذي تم تعريفه في المادة (17) من نفس النظام على أنه: هيكل "ضمن البنك أو مؤسسة مالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية".

3- الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية

من أجل تسويق أي منتج جديد، سواء تعلق الأمر بالادخار أو الإقراض، فإن البنوك ملزمة بالحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، ومنه على البنوك أو المؤسسات المالية المعتمدة والراغبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية طلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر مدعما بالعناصر والمعلومات الواردة في المادة (03) من النظام السابق الذكر، وهي كالاتي:

❖ شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

❖ تقديم بطاقة وصفية للمنتج؛

❖ رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية؛

❖ الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.

4- شروط ممارسة البنوك للصيرفة الإسلامية

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، فإن المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، يجب عليها حسب ما جاء في المواد (17-20) الآتي:

❖ يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛

❖ تنظيم مستخدمين مخصصين حصرا لشباك الصيرفة الإسلامية؛

❖ الفصل المحاسبي بين شباك الصيرفة الإسلامية والأنشطة الأخرى للبنك من خلال استقلالية حسابات الزبائن؛

❖ يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات إعلام زبائنهم بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم؛

❖ إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم؛

❖ يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك المالية الإسلامية، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

وفيما يلي نستعرض عليكم قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر حتى جانفي 2021 و عدد شبائيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة

الجدول رقم (02): قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر حتى جانفي 2021 و عدد شبائيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة

اسم البنك	البلد الأصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات والسنة بين 2019 و 2021	حصة السوق 2018	عدد شبائيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة
البنك الجزائري الخارجي BEA	بنك عمومي	216	البنوك العمومية تمثل 87 % من حصة السوق المصرفي	-
البنك الوطني الجزائري BNA	بنك عمومي	218		فتح أكثر من 50 شباك
القرض الشعبي الجزائري CPA	بنك عمومي	150		فتح أكثر من 100 شباك قبل نهاية الفصل الأول من سنة 2021
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	بنك عمومي	327		فتح 9 شبائيك
بنك التنمية المحلية BDL	بنك عمومي	160		فتح 58 شباك قبل نهاية شهر سبتمبر 2021
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque	بنك عمومي	218		-
سوسيتي جنرال Société Générale Algérie	فرنسي	91		- وكالة خاصة بالصيرفة الإسلامية - فتح 40 شباك 2021
بي أن بي الجزائر BNP Paribas Al-djazair	فرنسي	71	البنوك الأجنبية	محاولة إطلاق منتجات إسلامية منذ سنة 2014
ناتكسيس - الجزائر Natixis AL	فرنسي	91	تمثل 13 %	-

	من حصة			GERIE
-	السوق للقطاع المصرفي الجزائري	15	فرنسي	فرنسا بنك الجزائر Fransabank Al-Djazair
-		01	أمريكي	سيتي بنك/فرع بنك CITIBANK
-	الحصة السوقية	24	بحريني جزائري	بنك المؤسسة العربية المصرفية- ABC الجزائر
فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية	الإجمالية للبنوك	35	كويتي جزائري	تروست بنك- الجزائر TRUST BANK Algeria
فتح شباك منذ 2015	الإسلامية 03% من	07	أردني جزائري	هاوسينغ بنك الجزائر Housing Bank
منتجات إسلامية منذ 2017	إجمالي السوق المصرفي الجزائري	61	كويتي جزائري	بنك الخليج-الجزائر AGB
- فتح شباك - البراق		08	أردني جزائري	البنك العربي-الجزائر/فرع بنك Arab Bank PLC Algeria
-		02	بريطاني	أش أس بي سي-الجزائر/فرع بنك HSBC Algeria
بنك إسلامي		32	بحريني جزائري	بنك البركة AL BARAKA
بنك إسلامي		18	الإمارات	بنك السلام الجزائر Al salam Bank Algeria
فتح 320 شباك قبل نهاية سنة 2021	100%	1538	6 بنوك عمومية 13 بنوك أجنبي	19 بنك عمومي وأجنبي

المصدر: (دحاك، 2022، صفحة 202)

رابعاً: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1-متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تسعى الجزائر إلى إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، وهناك فرص لكي تصبح الجزائر بوابة لإفريقيا في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث يحتاج ذلك إلى توافر مجموعة من المتطلبات نستعرضها فيما يلي:

1-1 التدريب والتثقيف الشرعي للعنصر البشري العامل بالمصارف الإسلامية: (ناصر و بوشرمة، 2009-2010، صفحة 313)

يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب الكثير من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية، ويتم ذلك من خلال:

أ- إنشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة المشار إليها سابقا، وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر العاصمة.

ب- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (لقاهرة)

ت- ضرورة الاستفادة من الجهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (ماليزيا)، الذي يضع قواعد الحيلة والحذر Les règles prudentielles المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة.

2-1 التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر: (عبدلي، عبدلي، و هالة، 2020، الصفحات 77-78) ويكون هذا من خلال:

أ- تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، ويكون من خلال سن قانون خاص بالمصارف الإسلامية من خلال أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى الكثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات العاملة في السوق المصرفية بالجزائر.

ب- يثمن على بنك الجزائر تحديده للقواعد التي ستطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية من خلال وضعه لإطار قانوني لها و المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن

المنظومة التشريعية و التنظيمية المتعلقة بعمل المصارف و المؤسسات المالية من خلال النظام رقم 18 - 02 حيث يحدد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، و إخضاعها للتنظيم 01-13 و المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية ربما يكون في صالح هذه المنتجات المالية الإسلامية في انتظار تطبيقاته العملية.

3-1 تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية: ويتحقق هذا من خلال:

العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة ،حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جداً، وذلك لمساعدة المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية و معايير حسن الإدارة في عملها و بما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر و ضبط عمليات الاستثمار و تحسين جودة محافظة الاستثمار و المالية، و بالتالي الاندماج في النظام المالي العالمي، و يمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة ،إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية يعنى بتقديم الاستشارات و الخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية و المسائل ذات الصلة ،إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية....الخ.

2- الحكم الشرعي للنوافذ الإسلامية

2-1- المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية: يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن إنشاء المصارف الربوية لنوافذ إسلامية يعتبر اعترافاً عملياً منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي والمصارف الإسلامية في الواقع العملي، وأن تلك النوافذ تعتبر مكسباً دعائياً للمصارف الإسلامية واعترافاً بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقاً للمنهج الإسلامي وبعيداً عن الأساس التقليدي الذي تقوم عليه المصارف الربوية وهو الفائدة الربوية، كما يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن إنشاء تلك النوافذ هو بمثابة رد عملي على الادعاءات التي يروجها الغرب عن الإسلام ومنهجه الاقتصادي .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف الربوية بشرط التزام تلك النوافذ بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها ، ويستدلوا على ذلك بما يلي:

- أن النوافذ الإسلامية تعتبر من وسائل محاربة الربا ، وأن رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية هو من أهم المقاصد التي يجب أن يُسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة .

- أن النوافذ الإسلامية هي البديل الممكن حالياً في بعض الدول لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر .

- أن نجاح هذه النوافذ قد يغري المصارف الربوية للتحويل الكامل إلى المصارف الإسلامية .

- أن الفروع الإسلامية تعتبر خطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي إلى أن يحين الوقت المناسب لتحويل المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في التدرج لتطبيق بعض الأحكام كالترج في تحريم الخمر وفي فرض الصيام ونحو ذلك .

- أن النوافذ الإسلامية سوف تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتراكمة لدى المصارف الربوية منذ مئات السنين بما يدعم ويطور العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته .

2-2- المعارضون لإنشاء النوافذ الإسلامية

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن النوافذ الإسلامية إنما هي وسيلة جديدة لخداع المسلمين واستنزاف أموالهم وأداة لركوب الموجة والسير مع السائد المطلوب دون أن يرتبط ذلك بقناعة بالمنهج الإسلامي، كما أن تلك النوافذ لا تعدوا أن تكون واجهة شكلية أرادت بها المصارف الربوية ألا تفوتها فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الإسلامي التي يتزايد الإقبال عليها بشكل كبير ، وذلك تحت مسميات وشعارات إسلامية .

ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، ويستدلوا على ذلك بما يلي:

- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْنُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ . ووجه الاستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا حلاً آخر إلا التوبة، فإما التوبة وترك التعامل بالربا وإما الدخول في حرب مع الله تبارك وتعالى أعادنا الله من ذلك.

- قوله تعالى : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ . ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامله، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على المصارف الربوية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله في جانب (وهو النوافذ الإسلامية) وتتركه في جانب آخر (وهو النوافذ التقليدية) .

- أن النوافذ الإسلامية هو في حقيقة الأمر تابع للمصرف الربوي ، والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع". وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل.

- أن التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، إذ أن الفصل بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال المصرف الرئيسي يتعذر في معظم الأحيان وخاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية يحول إلى المصرف الرئيسي الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج النوافذ الإسلامية إليه ، وفي ذلك إعانة له على الربا.

- أن النوافذ الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى بها المصارف الربوية لكسب فرص السوق وليس بدافع إيماني، والدليل على ذلك استمرار تلك المصارف في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت النوافذ الإسلامية نجاحها.

- إن ازدواجية النظام في المصارف الربوية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لانعكس وضوحاً في التصور ولا اعتباراً للموقف الشرعي من قضية الربا (فهد، الصفحات 21-22).

الخاتمة

أصبح تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية يجب مراعاتها من أجل مسيرتها للمستوى العالمي، لكونها عالمياً ساهمت في تحقيق نجاحات عديدة، تحفز على النمو الاقتصادي بتسهيل التمويل وتحفيز الادخار وتعزيز الاستقرار المالي وتمويل المشاريع المقبولة أخلاقياً، وعلى الرغم من كون التجربة الجزائرية في بدايتها، يزداد الطلب عليها من المواطن الجزائري المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا وعلى التباعد بين دائرة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، إلا أن توفر متطلبات الإرادة السياسية كفيلة بنجاحها رغم التحديات القانونية والاقتصادية والثقافية.

كما يمكن القول أن بنك الجزائر من خلال النظام 20-02 قد أقر جملة من الخدمات المالية الإسلامية التي يمكن من خلالها استقطاب الكثير من رؤوس الأموال، خاصة عند الفئة التي لا تريد التعامل بالمنتجات المصرفية الكلاسيكية وذلك لاعتبارات دينية، وبذلك يكون قد فتح منفذ هام لجلب تلك الفئة من المستثمرين، وكذلك إعادة توجيه تلك الأموال وتوظيفها في الكثير من المشاريع الاستثمارية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لاستقطاب تلك الفئة الواسعة من المستثمرين الذين لا يردون الاستثمار وفق النظم القديمة خوفاً من الوقوع في المحاذير الشرعية، وبالنسبة لخدمات الصيرفة الإسلامية في ظل أحكام النظام 20-02 يكون من المبكر الحكم عليها بالنجاح أو بالفشل وذلك نظراً لحداثة تطبيقها والعمل بها.

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج:

- ❖ حادثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر عملية تحرير القطاع المالي والمصرفي؛
- ❖ تختلف الصيرفة الإسلامية في مبادئها وضوابطها الشرعية عن المصارف التقليدية، فهي تقوم على تحريم الربا وعلى ضوابط المعاملات المالية الإسلامية؛
- ❖ تطوير وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمل المصرفي الإسلامي على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات؛
- ❖ يقتصر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على البنوك الأجنبية، فنجد بنك البركة الجزائري وكذا مصرف السلام، بالإضافة إلى بعض البنوك التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية كبنك الخليج الجزائري بالإضافة إلى البنك الوطني الجزائري ولا تزال في بدايتها.

التوصيات:

- ❖ ضرورة إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بدل القيام بتعديلات في القوانين القائمة، تمكنها من لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية؛
- ❖ ضرورة استكمال توجيه الحكومة لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذ وفروع إسلامية بإصدار قانون خاص بها يحكمها وينظمها؛
- ❖ العمل على تنمية الوعي لدى العملاء بطبيعة وفلسفة عمل الصيرفة الإسلامية وضوابطه الشرعية؛
- ❖ تكريس هذا النوع من التعاملات المتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق رغبة المطالبين التعامل مع هذه النوافذ.
- ❖ إنشاء معهد تدريب مصرفي إسلامي لدى بنك الجزائر، وفتح التكوين في مختلف التخصصات المتعلقة للعمل به سواء على مستوى الجامعات، المدارس العليا والتكوين المهني، وكذا الاستفادة من الدورات التدريبية التي تنظمها هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك الإسلامية؛
- ❖ توجيه المؤسسات الإدارية والاقتصادية المختلفة للتعامل مع المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة الضوابط الشرعية المتعلقة بها؛
- ❖ إيجاد معالجات محاسبية تراعي خصوصيات المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النظام المحاسبي والمالي الساري المفعول؛
- ❖ تعديل النظام 20 - 02 الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية لمواكبة أكثر لمنتجات المالية الإسلامية؛
- ❖ على البنوك الإسلامية تأهيل موظفيها تأهيلا شرعيا وفنيا، بما يجنبها الوقوع في مخالفات شرعية، مع حرصها على تعميم الثقة لدى متعاملليها؛
- ❖ تكوين هيئة وطنية عليا للفتوى والرقابة الشرعية للمصارف، مكونة من المجلس الإسلامي الأعلى وفقهاء وخبراء اقتصاديين لتوفير الأطر العملية للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، والسعي مع الدول الإسلامية إلى توحيد الفتاوى المتعلقة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي.

قائمة المراجع المعتمدة

- أحمد عزوز. (03 مارس، 2022). شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 01(05).
- إكرام بن عزة ، و فتحي بلدغم. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي -تقييم تجربة الجزائر-. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، صفحة 78.

- إكرام بن عزة، و فتحي بلدغم. (27 ديسمبر، 2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي - تقييم تجربة الجزائر - مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.
- الشريف فهد. (بلا تاريخ). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي . مكة المكرمة، السعودية: جامعة أم القرى.
- العونية بن زكورة . (2020). التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -آفاق وتطلعات - .المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، المجلد 07، العدد 02، الصفحات 240-241.
- النظام رقم 02-20. (2020). العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 2020/03/24، 33.
- بلقاسم ميموني، ميلود عبود، و سعاد ضمضة. (2018). الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، الصفحات 294-295.
- بن عبد المحسن محمد بن أحمد ب العوهلي. (2004/2005). النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، قسم الفقه المقارن.
- بن عزة إكرام . (2019). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي: تقييم تجربة الجزائر. مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 04، العدد 01، صفحة 119.
- بن عشور حملات، و قادة عيبود. (2021). الصيرفة الإسلامية في الجزائر : الفرص والتحديات. مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 03، صفحة 142.
- بنك الجزائر. (24 مارس، 2020). المادة 16 من القانون 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 12.
- جعفر هني. (2017). نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر. (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 12.
- حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، و هالة. (2020). الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع و تحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، الصفحات 77-78.
- سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة. (2009-2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث، العدد 07، صفحة 313.
- سهي مفيد أبو حفيظة، و أحمد سفيان تشي عبد الله. (أكتوبر، 2019). إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين «الفرص والتحديات».. مجلة بيت المشورة، 11.
- سوسن زيرق ، و سارة علاي. (2019). واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسة ميدانية- . مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، صفحة 10.

- صالح مفتاح، و فريدة معارفي. (مارس، 2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترالتجاري -. (جامعة محمد خيضر، المحرر) *مجلة العلوم الانسانية*، 34.
- عباس حفصي. (2017). مفهومالنوافذ الإسلامية، وضوابطها الشرعية. *مجلة الدراسات الاسلامية*، 08.
- عبد الحميد محمود البعلي. (بلا تاريخ). *القوانين والتشريعات المصرفية الإسلامية - دراسة مقارنة* -. المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالجنوب (سابقا).
- عبد النور دحاك. (03 مارس، 2022). إشكالية إنشاء شبائيك الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية. (جامعة حسيبة بن بوعلي، المحرر) *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 28(18).
- عز الدين محمد خوجة. (1994). *صناديق الاستثمار الاسلامية* (المجلد الطبعة الأولى). مجموعة دله البركة، إدارة البحث والتطوير.
- علي فلاق، و رشيد سالمي. (04 أوت، 2018). النوافذ الاسلامية والفروع الاسلامية في البنوك التقليدية (مع الاشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية). (جامعة طاهري محمد، المحرر) *مجلة البشائر الاقتصادية*، 02(04).
- فريال قيراط ، و العيد بوزارة. (2021). دراسة إستشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة الإسلامية – حالة مصرف السلام-. *مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد 01، صفحة 38*.
- محمد جعفر هني . (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، صفحة 102*.
- منير خطوي، و أمير بن موسى. (2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 88-89*.
- منير خطوي، و مبارك لسلوس. (2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح. (جامعة غرداية، المحرر) *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، 02(13).
- موسى أحمد عبيدي عمر. (2016). متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الاسلامية في ليبيا - دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق -. (جامعة مولانا مالك إبراهيم الاسلامية الحكومية بمالانج، المحرر) *إندونيسيا*.
- نابي سيد أحمد بلعباس . (2021). دور التمويل الإسلامي في معالجة وتفادي الأزمات المالية العالمية "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه. 54-55. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، البليدة، الجزائر: جامعة البليدة 2.
- نصيرة بن السيلت، و عبد الرحمان القري . (2021). تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، الصفحات 273-275*.